القوى الصاعدة والعالم الذي نريد

رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية ما بعد 2015

منير مباركية

أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة، الجزائر

ملخص

مع اقتراب انتهاء صلاحية أجندة التنمية المرتكزة على أهداف الألفية، تدور المشاورات الآن حول الإطار التنموي والأجندة الجديدة التي ينبغي وضعها لتوجيه التنمية وتأطيرها في العالم لفترة ما بعد 2015، وهي المشاورات والتحضيرات التي اتخذت لها شعارات عدة، أبرزها شعار "العالم الذي نريده". ولكن التحضير للأجندة الجديدة هذه المرة يتم في بيئة مختلفة، يطبعها وجود قوى صاعدة ذات نفوذ وتأثير متزايدين في الشؤون الدولية، التي قد تكون لها وجهات نظر مختلفة للفترة المقبلة وكيفية التصدي لتحدياتها.

تستعرض هذه الدراسة سياق التحضير للأجندة الجديدة للتنمية وتفاصيله، وتستخلص ملامح العالم المرغوب فيه من خلال نتائج المشاورات التحضيرية، وكذلك مواقف القوى العالمية الصاعدة واتجاهاتها، وبالتحديد مجموعة "البريكس" (BRICs)، من الأهداف والإجراءات والأولويات التي سيتم اعتمادها لتوجيه التنمية في عالم ما بعد 2015، وتختبر حدود التأثير الحالي لمتغير "الصعود"، وتستعرض السيناريوهات المتوقعة لمواقف القوى الصاعدة خلال المفاوضات النهائية، وكذلك شرعية الأجندة التي قد يتم اعتمادها وشموليتها وفاعليتها.

تبيّن نتائج هذه الدراسة الأثر الكبير لمتغير صعود مجموعة "البريكس" على السياق والآليات والمضامين الخاصة بالتحضير لأجندة ما بعد 2015، من خلال تغيير مقاربة التحضير للأجندة وإبراز فكرة إشراك القوى الصاعدة بشكل أكثر فعالية في صنع الأجندة وتنفيذها من خلال اقتراح إقامة "شراكة عالمية" من أجل التنمية، وكذلك من خلال تأكيد بعض القضايا والأولويات، وإبعاد أخرى، أو رفض التعامل معها وفق أجندة عالمية موحدة.

كما سمح استقراء نتائج المشاورات التحضيرية والوثائق والتقارير ذات الصلة، باستخلاص ملامح العالم الذي تريده شعوب العالم وفواعله، وهو عالم "الكرامة والاستدامة"، وما تقتضيه هاتان الخاصيتان

مـن مقومـات ومتطلبـات. عـالم لا يبـدو أن تحقيقـه سـيكون سـهلاً في ظـل غيـاب رؤيـة موحـدة لمجموعـة "البريكـس" إزاء العـالم المرغـوب فيـه، واسـتمرار خلافاتهـا مـع القـوى القائمـة حـول القضايـا ذات الأولويـة وآليـات التعامـل معها.

المصطلحات الأساسية

القوى الصاعدة، أجندة ما بعد 2015، العالم الذي نريده، "البريكس".

مقدمة

بعـد مـرور نحـو نصـف قـرن من بدايـة ما سـمي "عصر التنميـة" وحلـول الألفيـة الثانية، وجـد العالم نفسـه مسـتمراً في الانقسـام بـين مناطـق متفاوتـة مـن حيث مسـتوى التنميـة. واقـع لم يخفه تغيـير أدبيات التنميـة للمفاهيـم والنعـوت والتسـميات بالانتقال مـن ثنائية "الـدول المتقدمة والدول المتخلفـة" إلى ثنائية "دول الشـمال ودول الجنوب".

وأبعـد مـن ذلك، أدركت شـعوب العالم ودوله ومنظماتـه الدولية، أنها تواجه تحديات عالمية مشـتركة، لا يمكـن التصـدي لهـا باسـتراتيجيات وأجنـدات تنمويـة منفصلـة، ومتعارضـة أحيانـاً، فبـادرت دول الشـمال المصنعـة بإطـلاق "أهـداف التنميـة للألفيـة" (MDGs)، وهـي عبـارة عـن ثمانية أهـداف عامة مسـتقاة من "إعـلان الألفيـة" تحـدد الأولويـات التنمويـة للـدول، وتضـع مـؤشرات لمتابعة سياسـات تجسـيدها وتقييمها خـلال الفـترة الممتـدة من عـام 2000 إلى عـام 2015.

وفي نهايـة عـام 2015 سـتنتهي صلاحيـة أجنـدة التنميـة المرتكـزة عـلى "أهـداف الألفيـة". وتحسـباً لذلـك، يتـم حاليـاً تقييـم حصيلـة الأجنـدة المنتهيـة، ويرافقـه نقـاش واسـع حـول الإطـار التنمـوي والأجندة الجديـدة التـي ينبغـي وضعهـا لتوجيه التنميـة وتأطيرها في العالم في الفـترة المقبلة، وقد اتخـذت التحضيرات والمشـاورات - مـن أجـل الاتفـاق عـلى صيغـة شـاملة وعالميـة - شـعارات عـدة، أبرزهـا: "العـالم الـذي نصبو إليـه" أو "العـالم الـذي نريده".

ومـع حـدوث تطـور مهـم يتمثـل في بـروز قـوى صاعدة عـدة ذات نفـوذ وتأثـير متزايدين في الشـؤون الدوليـة، خاصـة تلـك التي تتجمـع ضمن مجموعة "البريكـس" (BRICS) وتتحول تدريجيـاً إلى دول "صانعة أجنـدة"،[1] والتـي قـد تكـون لهـا وجهـات نظـر مختلفة بهذا الشـأن، فـإن من المهم جـداً التعرف عـلى العالم الـذي تريـده تلـك القـوى ومدى توافقـه أو تعارضه مع ذلـك الذي تريده شـعوب العالم وفواعلـه، وانعكاس ذلـك على شـمولية وعالميـة الأجندة التنمويـة المرتقبة.

لهذا الغرض، تبحث هذه الدراسة عن إجابات عن التساؤلات الآتية:

- كيف أثّر السياق الجديد الذي يتضمن - من بين عناصر أخرى - بروز قوى عالمية صاعدة من الجنوب في التحضير لأجندة التنمية الجديدة؟
- ما موقف القوى الصاعدة الرئيسية من وضع أجندة عالمية موحدة للتنمية، ومن القضايا والتحديات الرئيسية التي ستتصدى لها؟
- بناء على نتائج المشاورات التحضيرية، ما ملامح العالم الذي نريده؟ وما احتمال تبني القوى الصاعدة لأجندة ما بعد 2015 التي تجسد تلك الملامح؟
- ما مدى شرعية الأجندة التي قد تنجم عن خيارات تلك القوى وشموليتها وفاعليتها؟

أهداف الدراسة وغايتها

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الإحاطة بالتداعيات السياقية والمضمونية لصعود قوى عالمية جديدة من الجنوب (خاصة مجموعة "البريكس") على التحضيرات الجارية لأجندة التنمية الجديدة.
- تحديد ملامح العالم المرغوب فيه وخصائصه (من طرف شعوب العالم وفواعله) لفترة ما بعد 2015، والشروط والمتطلبات الرئيسية لتحقيقه.
- التعرف على رؤى القوى الصاعدة ومواقفها من الأجندة ومدى توافقها مع الرؤى التي شكلتها نتائج المشاورات الواسعة.
- استشراف مواقف القوى الصاعدة وكيفيات تفاعلها مع المفاوضات النهائية بخصوص أجندة ما بعد 2015، وتحديد تداعيات كل سيناريو على شرعية الأجندة وشموليتها وفاعليتها.

على أن الغاية من هذه الدراسة ليست التعمق في الموضوع الذي تتخلله أبعاد وأفكار ومعارف تقنية ودقيقة وجدل لا ينتهي، بقدر ما هي بناء "رؤية عامة"، ووضع المتتبعين والمهتمين من الأكاديميين والباحثين في السياق العام للتحضير للأجندة الجديدة، وكيفية تفاعل القوى الصاعدة معها من خلال تحليل نتائج الدراسات والتقارير والوثائق ذات الصلة وإعادة تركيبها.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها:

- تواكب التطورات والنقاشات الجارية بخصوص التحضير لأجندة التنمية ما بعد 2015، وهي الأجندة التي سترسم، في صيغتها النهائية، ملامح العالم في الفترة المقبلة، وتحدد آليات السير نحوه وتدابيره.

- ترصد التداعيات المختلفة لصعود القوى العالمية الجديدة على الحكم العالمي في مجال التنمية، وعلى قدرة العالم على التصدي للتحديات التي تواجهه بشكل جماعي ومنسق وفعال بعيداً عن ديناميكيات التنافس والصراع بين القوى القائمة والقوى الصاعدة.

- تستشرف تفاعل القوى الصاعدة مع محطة مهمة لكل دول العالم وشعوبه، وهي المفاوضات النهائية بين الحكومات بخصوص الأجندة الجديدة، وبالتالي تعطي مجالاً وفرصة للتأثير في توجهات تلك القوى وتليين مواقفها، وكذا تحديد الموقف الذي سندعمه نحن دول العالم النامي وشعوبه في المفاوضات المقبلة.

منهجية الدراسة

بالاعتماد على مصادر متنوعة ذات صلة، تحاول هذه الدراسة تقديم إجابات عن التساؤلات السابقة، وفق الخطة الموضحة في المحاور الآتية: المحور الأول يستعرض سياق عملية التحضير للأجندة الجديدة ومقارباتها وديناميكياتها، وكذلك نتائج المشاورات، ويستخلص منها ملامح العالم المرغوب فيه لفترة ما بعد 2015. أما المحور الثاني فيحدد التأثيرات الرئيسية لبروز القوى الصاعدة على العملية السابقة، ويستعرض مواقف وسيناريوهات تعامل تلك القوى مع الأجندة الجديدة المرتقبة، وكيفية تأثر هذه الأخيرة بذلك، ومدى هذا التأثر.

أولاً: ديناميكيات التحضير لأجندة التنمية ما بعد 2015

بعد مرور عقد، ويزيد، على إعلان الألفية والأجندة التي تترجم غاياته وتحولها إلى أهداف عامة توجيهية قابلة للتطبيق والقياس والمتابعة، المعروفة بالأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، ورغم النتائج الملموسة والمعتبرة التي تحققت بفضل استرشاد دول عدة بتلك الأهداف ودمجها في سياساتها التنموية المحلية والدولية، فإن تطورات الواقع التنموي العالمي وتحدياته، وكذلك التجسيد المتفاوت للأهداف المذكورة التي اقتربت نهاية عمرها الافتراضي، يدفع نحو التفكير في اعتماد أجندة عالمية جديدة.

وعليه، توقف العالم اليوم مرة أخرى، وبشكل استعجالي، لتقييم الوضع التنموي العام، وتشخيص التحديات القائمة، والتفكير في سبل وآليات مواجهتها، وذلك من خلال ما شرعت فيه الأمم المتحدة تحضيراً لأجندة التنمية ما بعد 2015.

إنها وقفة يُنتظر منها أن تخرج بأجندة عالمية وشاملة تسهم في تحديد عالم ما بعد 2015 وتجسيد ملامحه، مستفيدة من دروس الأجندة المنتهية، ومتكيفة مع السياق العالمي الجديد، ومستجيبة لآراء وطموحات شعوب العالم والفواعل المختلفة التي تشارك هذه المرة في هذا الجهد.

1. السياق الجديد للتحضيرات

عرف عالم اليوم تحولات وتحديات جديدة مهمة جعلته مختلفاً عما كان عليه عند إعداد "الأهداف الإنمائية للألفية"، وأبرز تلك التحولات والتحديات: تقييم فاعلية الأجندة المنتهية، وصعود قوى من الجنوب، وتغير ديناميكيات السكان، وتزايد الفوارق، واشتداد التغير المناخي، وأزمات اقتصادية عالمية... والتي تعتبر من بين أهم التغيرات في السياق العالمي التي لا يمكن تجاهلها،[2] لما لها من أثر بالغ في مضمون الأجندة الجديدة وتجسيدها وآليات اعتمادها.

أ. تقييم حصيلة الأجندة المنتهية وفاعليتها:

مع الاعتراف بالأهمية والمزايا الكبيرة لوضع أجندة عالمية موحدة للتصدي للتحديات التنموية وتأطير التعاون التنموي وتحقيق تقدم في عدد من مجالات التنمية البشرية، والتي كانت الأهداف الإنمائية للألفية أبرز تجاربها، فإن تقييم تلك الأهداف وأدواتها والنتائج المتحصل عليها (وطنياً وعالمياً) بعد أكثر من عقد من الزمن، يثير مجموعة من النقائص التي اعترت تلك الأجندة وسياسات تجسيدها.[3]

ومن بين أبرز تلك النقائص والدروس المستخلصة منها، والتي ستكون لها تداعيات مباشرة على التحضير للأجندة الجديدة، نوجز ما يأتي:[4]

- قلة المشاركة في عملية إعداد الأجندة: احتكرت الدول الغربية المانحة عملية إعداد الأهداف العامة والأهداف الثانوية للأجندة السابقة واعتمادها، الأمر الذي جعلها محل انتقاد باعتبارها ليست الأسلوب الأمثل لوضع اتفاق عالمي حول التنمية، وانعكس فعلياً على شمولية تلك الأجندة وعالميتها، حيث عزفت دول عن المشاركة في تجسيدها أو التقيد بتوجيهاتها وضوابطها.
- قصور في الأولويات Distorting Priorities: كانت الأهداف الإنمائية للألفية حصر الأولويات وتركيز الانتباه على أهداف رئيسية قليلة كوسيلة لتحسين مخرجات التنمية. لكن هناك من يرى أنه بالتركيز على القطاعات الاجتماعية، فقد قللت أهداف الألفية من الأهمية التي كان المانحون يعطونها سابقاً للبنية التحتية والزراعة والتنمية الصناعية، ما قد يؤدي إلى التأثير في النمو وإيجاد فرص العمل والتقليل من الفقر على المدى البعيد.

  وحتى داخل القطاعات، فإن حصر الأولويات لم يكن دائماً مثالياً، فعلى سبيل المثال، أثّر التركيز على الوصول إلى التعليم (ضمن الهدف الثاني) سلبياً في الاهتمام بقضية نوعية التعليم.
- التسبب في عدم المساواة: تشكيل أهداف مباشرة على أساس عتبات عالمية ووطنية يسمح بتحقيق التقدم، حتى إن زاد التفاوت وهمّش الفقراء.

- ضعف التزام الدول الغنية: ضعف الالتزام من قبل الدول الغنية، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالهدف الثامن المتعلق بإيجاد "شراكة عالمية من أجل التنمية" والذي يتضمن أهدافاً فرعية، مثل: الوصول إلى الأسواق، وتخفيف الديون، والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة.

- القضايا المفقودة: اتهمت أهداف الألفية بتجاهل قضايا ذات أهمية بالنسبة إلى التنمية مثل: التغير المناخي، والحوكمة، والهجرة، والنزاع، والأمن، وعدم الاستقرار... واهتمت بالقضايا التي تمتلك القدرة على إحصائها ومتابعتها كمياً وكيفياً فقط.

- صعوبة ترجمة الاتجاهات العالمية والأهداف إلى سياسات وطنية: وضعت أهداف الألفية كأهداف شاملة وعلى أساس الاتجاهات العامة، وبعض مهندسيها قالوا إنه لم يكن من المنتظر أن تطبق داخل كل دولة بالنظر إلى اختلاف الاتجاهات عبر مناطق العالم.

ولما كانت السياسات ترسم على المستوى الوطني، فإن الأهداف ستطبق على المستوى الوطني أيضاً. وبالتالي، فإن الاتفاق المستقبلي يجب أن يجد طريقة أفضل لتحويل الأهداف العالمية العامة إلى أهداف مباشرة قابلة للتطبيق وطنياً.

وبناء على النقائص المشار إليها، فإن أجواء التحضير للأجندة الجديدة، ينبغي أن تطغى عليها مجموعة من الاعتبارات والضوابط، أبرزها:[5]

- الورشة الجديدة يجب أن تكون نتاج عملية تشاركية تسمع فيها كل الأطراف المعنية صوتها.

- يحتاج اتفاق ما بعد 2015 إلى أن يعالج مجموعة أوسع من القضايا من أجل أن يأخذ في الحسبان الاتجاهات والتحديات المستقبلية (التفاوت، التشغيل، الاستدامة...).

- يجب أن يعمل الاتفاق الجديد على تعريف أوسع للفقر حتى تكون مخرجات التنمية إدماجية.

- يجب أن يمتلك الإجماع الجديد وسائل لضمان أن يلتزم كل الفاعلين بأدوارهم ومهامهم.

ب. صعود قوى دولية "جديدة":

على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي لا تزال تواجهها دول الجنوب من أجل الخروج من تخلفها وتحقيق تقدم في مختلف أبعاد التنمية، فقد نجحت بعض الدول في بلوغ مستويات عالية وسريعة من النمو الاقتصادي امتدت عقوداً، الأمر الذي جعلها محل اهتمام المؤسسات الدولية والقوى الاقتصادية الغربية القائمة، التي صنفتها تقاريرها ودراساتها الرصدية والاستشرافية ضمن ما أطلق عليه "الاقتصادات/ الأسواق/ الدول الصاعدة".

ومـن بـين قوائـم الاقتصـادات والـدول الصاعـدة المتعـددة والمختلفـة باختـلاف المعايـير التـي وضعت لتحديـد الصعـود وتعريفـه، تميـزت بعـض الـدول بتجاربهـا التنمويـة المميـزة، وبقواهـا وقدراتهـا الكامنـة الهائلـة، مـا جعلهـا تسـتحق تسـمية "القـوى الصاعـدة". وأبـرز تلـك القـوى هـي تلـك التـي أطلـق عليهـا "البريكـس" اختصـاراً، وهـي: البرازيـل، وروسـيا، والهنـد، والصـين، وجنـوب إفريقيـا.[6]

لقـد ارتفـع مركـز تلـك القـوى في سـلم القـوى الـدولي، وأصبحـت أكـثر تأثـيراً ونفـوذاً، ولاسـيما بعـد اسـتمرار إنجازاتها التنموية، وترابطها ومأسسـة علاقاتها، وإسـهامها في الحفاظ على النمو واسـتقرار الاقتصاد العالمـي بعـد الأزمـات الخطيرة التـي عرفها.

إن ظهـور تلـك القـوى كفاعل جديـد ذي صلة بالسياسـات التنموية العالمية وأجنداتها، وله مسـاهمته ومقاربتـه الخاصـة في مجـال التعـاون التنموي، واقـع باتت تدركه جميع الأطـراف وتهتم بتحليلـه ومتابعته، وأكـده تقريـر الأمـين العـام للأمـم المتحـدة في سـياق إشـارته إلى المتغـيرات الجديـدة التـي تطبـع التحضـير لأجنـدة مـا بعـد 2015، حيـث أشـار إلى وجود متغـيرات مهمة عـدة، وخص بالذكـر متغـيري: التكنولوجيات الجديـدة، والقوى الاقتصاديـة الصاعدة.[7]

إن صعـود تلـك القـوى، ولاسـيما مجموعـة "البريكـس"، ومـا يتبعـه مـن تحـول في موازيـن القـوة والمسـؤوليات ومراكـز صنـع واتخـاذ القـرار عـلى الصعيـد الـدولي، مـن المفـترض أن يكـون لـه بالـغ الأثـر في التحضـير للأجنـدة الجديـدة وصانعيهـا ومحتواهـا الذي سـيطبع العالم في الفـترة القادمـة، أي أن تتحول تلك القـوى مـن مجـرد منفذة أو مشـاركة أو مُعارضة،[8] إلى "صانعة للأجندات والسياسـات العالميـة"،[9] وهو التأثير الـذي وقـع فعـلاً، وسـيتم إبـرازه في المحـور الثـاني مـن هذه الدراسـة.

ج. تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية ودروسها:

تـأتي التحضـيرات لأجنـدة التنميـة العالمية الجديدة في سـياق آثار الأزمـة الاقتصاديـة "العالمية" الأخيرة ودروسـها؛ حيـث أدت آثـار تلـك الأزمـة – التـي جـاءت هـذه المرة قاسـية عـلى الـدول والقـوى الغربية أكثر منهـا عـلى القـوى الصاعـدة والـدول الناميـة مثلما حـدث مع سـابقاتها – إلى الحد مـن قدرة القـوى الغربية وحدهـا عـلى تبنـي أجنـدة عالميـة طموحة ذات أهـداف واسـعة، وخاضعة لنموذجهـا التنموي المـتردي. وفي الوقـت ذاتـه أعطـت تلـك الأزمة سـلطة أكـبر للقـوى الصاعدة الأخـرى في صنع القـرارات العالميـة من خلال زيـادة جاذبيـة تجاربهـا التنمويـة ووزنهـا في المؤسسـات العالميـة متعـددة الأطـراف، وهـو مـا يشـكل تحدياً كبـيراً لمقاربـات التعـاون التنموي السـابقة التـي تقودها الدول الغربية المصنعة، وسـيحتم عـلى هذه الأخيرة إشراك القـوى الصاعـدة بشـكل أكـبر في التحضير للأجنـدة الجديـدة وتنفيذها.[10]

كـما كان لـدروس الأزمـة، وخاصـة هشاشـة النمـوذج الاقتصـادي الليبرالي، تأثـير ملموس أيضـاً انعكس في القضايـا المطروحـة للأجنـدة الجديـدة، وفي الاعتراف بالتعـدد والتنوع في طرق التنميـة ونماذجها، وبأهمية دور الدولـة وضبطها للحيـاة الاقتصادية.[11]

د. الثورات والحركات الشعبية:

شـهدت السـنوات الأخـيرة، احتجاجـات وانتفاضـات وثـورات شـعبية في مختلـف دول ومناطـق العالم، المتقدمـة منهـا والمتخلفـة. وهـي تطـورات أدت إلى تغيـير حـكام وحكومـات وأنظمة حكـم، ومراجعة طرق تدبـير وتسـيير مقـدرات الشـعوب وثرواتهـا... ولا يزال مخاض الشـعوب قائمـاً وقابلاً لإعادة الشـحن والتحرك مـا لم تعكـس الأوضـاع القادمـة إرادة تلـك الشـعوب وتحفظ لهـا كرامتها.

وفي ظـل هـذا السـياق، انتهى الأمـر بقادة دول العالم إلى الإجماع على ضرورة الاسـتماع لرأي الشـعوب واحـترام كرامتهـا في عـالم الغـد، وانطلاقـاً مـن التحضـيرات الجاريـة لأجنـدة التنميـة مـا بعـد 2015. وهـو ما انعكـس فعـلاً في آليـات المفاوضـات الجاريـة التـي جـاءت مفتوحة وشـاملة وقائمة على التشـاور والمشـاركة الواسـعة لشـعوب العـالم وفئاتـه ومؤسسـاته المختلفـة، وانعكـس أيضـاً في شـعارات المشـاورات ومخرجاتهـا التـي اتخـذت مـن "الحيـاة الكريمـة" بمختلـف أبعادهـا ومتطلباتهـا عناوين رئيسـية لها.

هـ. غياب نص أو إطار مرجعي موحد:

لا يوجـد هنـاك نـص مرجعـي أو إطـار "متفـق عليـه" يمكن أن يشـكل أرضية لرسـم أجنـدة التنمية ما بعـد 2015، عـلى الرغـم مـن أن هنـاك مـن يعتـبر أن "إعـلان الألفيـة" لا يـزال صالحـاً ليكون وثيقة أساسـية يعتمـد عليهـا في ذلـك، عـلى اعتبـار أن القيـم والمبادئ التـي أتى بها غـير منتهيـة الصلاحية.[12]

واليـوم يتـم التحضـير والبلـورة التدريجيـة لخريطـة طريـق الأجنـدة الجديـدة، بالارتـكاز عـلى نتائـج المشـاورات وعـلى مجموعـة مـن الوثائـق الصـادرة عـن جهـات مختلفـة، والتي أسـهمت فيهـا مختلف دول العـالم وفواعله ومؤسسـاته.

و. تطور التعاون جنوب-جنوب:

شـهد العقـد الأخـير تطـوراً كميـاً ونوعيـاً عـلى صعيد التعـاون جنوب-جنـوب؛ حيث توثقـت العلاقات الاقتصاديـة والتجاريـة بـين الاقتصـادات الصاعـدة مـن جنـوب العـالم، فيما بينها مـن جهة، وبينهـا وبين بقية الـدول الناميـة التـي تنتمـي إلى المجـال نفسـه من جهـة ثانية (التجـارة على مسـتوى الجنوب تمثـل أكثر من ربع التجـارة العالمية).

كـما زادت مأسسـة هذا التعـاون بظهور مجموعة "البريكـس" (BRICs)، ومنتديـات التعاون المختلفة (منتـدى التعـاون الصيني-الإفريقـي، منتـدى التعـاون الصيني-العـربي...)، عـلاوة عـلى تطـور أطـر التعـاون التقليديـة مثـل منظمـة دول عدم الانحيـاز ومجموعة الـ77 والصين.

هـذه التطـورات أدت إلى بـروز طـرح مفاده أن "تنمية الجنوب مسـؤولية دول الجنـوب"، وما تقتضيه هـذه الفكـرة مـن أن تضطلـع تلـك الـدول بـدور في رسـم أجنداتهـا التنمويـة وبالاعتـماد عـلى إمكاناتها

المتزايدة، وهو ما يجعل من تطور التعاون جنوب-جنوب موضوعاً وقضية رئيسية من قضايا التحضير لأجندة التنمية ما بعد 2015، ويطرح تساؤلات عدة تتعلق بقبول تلك الدول واندماجها في الأجندة الجديدة، وكذا مساهمتها "الفعالة" في تحقيق أهدافها.

ز. ضغط عامل الوقت:

يأتي التحضير للأجندة التنموية الجديدة في ظل ضغط عامل الزمن؛ فالفترة الزمنية التي كانت متاحة للتحضير لأجندة الألفية كانت أطول ثلاث مرات مقارنة بفترة التحضير لأجندة ما بعد 2015،[13] وهو ما كان له بالفعل تأثير كبير في آليات التحضير وديناميكياته، حيث يتم إجراء المشاورات وفق عمليات متعددة ومتزامنة وفي غاية التعقيد.

ح. اشتداد حدة بعض التحديات العالمية:

يأتي التحضير لأجندة ما بعد 2015 في جو أقل تفاؤلاً، وهذا بسبب اشتداد حدة التحديات التي يواجهها العالم، والتي هي بالأساس تحديات مترابطة فيما بينها، وخاصة ما يتعلق بالتغير المناخي، والنزاعات والأمن، والتفاوت داخل الدول وفيما بينها، واضطراب أسواق السلع والمال، وتراجع الحريات والممارسات الديمقراطية...،[14] وهي في جلها تحديات تفرض نفسها لتكون ضمن القضايا الأساسية في الأجندة الجديدة.

2. مقاربات وآليات التحضير والإعداد:

تكيفاً مع السياق الجديد، وتلبية لمطالب ودعوات جهات عدة، يتم الآن التحضير للأجندة العالمية الجديدة للتنمية وفق مقاربة مختلفة عن تلك التي اتبعت في التحضير للأهداف الإنمائية للألفية.

عند التحضير لأهداف الألفية، تم اعتماد مقاربة "فوقية" تقوم على اقتراحات وعمل الخبراء؛ حيث قام فريق من "الخبراء"، وأغلبهم من الأمم المتحدة، عام 2001 باختيار 18 هدفاً من "إعلان الألفية"، وجمعوهم في ثمانية أهداف، وحددوا 48 مؤشراً لمتابعة التقدم العالمي لتحقيق تلك الأهداف...[15] أما الآن، فقد تم اعتماد مقاربة "تشاركية وإدماجية وتشاورية على نطاق واسع" تتجه من القاعدة نحو القمة، وتحت إشراف ومتابعة الأمم المتحدة، وهي مقاربة وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بأنها "مشاورات مفتوحة وشاملة للجميع".[16]

فبعد أن طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2010 من منظومة الأمم المتحدة أن تقود النقاشات الدولية لمرحلة ما بعد 2015، وإثر مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في ريو دي جانيرو (ريو20+) عام 2012 (المؤتمر الذي تبنى قرار "المستقبل الذي نريده" والذي ولد "أهداف التنمية المستدامة")، تم الشروع في مشاورات واسعة برعاية الأمم المتحدة من أجل الخروج باقتراحات حول الأجندة الجديدة عام 2014،[17] انطلاقاً من تقييم جدي للأهداف الإنمائية للألفية.

ومـن أجـل الخـروج بمقترحـات لأجنـدة تعكـس طمـوح شـعوب العـالم، ونوعية العـالم الـذي يريدونه، اسـتهدفت تلـك المشـاورات كل "أصحـاب المصلحـة" عـلى المسـتويات الوطنيـة والدوليـة، والمتمثلـين أساسـاً في: حكومـات الـدول، والقطـاع والخـاص، والمنظـمات غـير الحكوميـة ومنظـمات المجتمـع المدني، والأوسـاط الأكاديميـة، والفقـراء والضعفـاء، والنسـاء والحـركات الاجتماعيـة، وذوي الاحتياجـات الخاصـة (المعاقـين)، والشـباب، والأطفال.

كـما اتخـذت الأمـم المتحـدة مبـادرات عـدة مـن أجـل تأطـير جيـد لتلـك المشـاورات، وذلـك بإنشـاء: فريـق المهـام لمنظومـة الأمـم المتحـدة المعنـي بخطـة التنميـة مـا بعـد 2015، وفريـق الشـخصيات البـارزة الرفيـع المسـتوى (في عـام 2012)،[18] وفريـق العمـل مفتـوح العضويـة الخـاص بأهـداف التنميـة المسـتدامة، وكـذا تعيـين مستشـار خـاص للأمـين العـام للتخطيـط للتنميـة لمـا بعـد 2015.

وقـد اسـتخدمت الأمـم المتحـدة مختلـف وسـائل وأسـاليب الاستشـارة واسـتقصاء الآراء عـلى مختلف المسـتويات، ومـع كل الفئـات، حيـث قامـت بإنشـاء موقـع عـلى الإنترنت تحـت عنـوان: "العالم الـذي نصبو إليـه في عـام 2015"، والـذي تواصـل مـن خلالـه النـاس في محادثـة عالمية.[19]

وكذلـك قامـت الأمـم المتحـدة بمسـح لآراء المواطنـين من مختلـف دول العـالم ومناطقه، عبر اسـتقصاء عالمـي يحمـل عنـوان "عالمـي" My World لتلقـي الآراء حـول أهـم القضايـا ذات الأولويـة مـن أجـل عـالم أفضـل، وأنشـئ لهـذا الغـرض موقـع إلكـتروني، تفاعـل معـه، ومـن خلالـه، النـاس من أكثر مـن 190 بلـداً.[20]

تظـل في النهايـة المفاوضـات الرسـمية مـا بـين الحكومـات ضمـن الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة هي التـي سـتحدد الصيغـة النهائيـة للأجنـدة بنـاء على مخرجـات الآليات السـابقة، ومـا تدخله عليهـا حكومات الـدول مـن تعديـلات واقتراحات.

3. النقاشات الأساسية:

أطلقـت مجموعـة الأمـم المتحـدة الإنمائيـة مشروعـاً لدعـم المشـاورات بشـأن خطـة التنميـة مـا بعـد 2015، وتضمنـت تلـك المشـاورات أحـد عـشر موضوعـاً للتشـاور، هـي: النـزاع والهشاشـة، والتعليـم، والاسـتدامة البيئيـة، والحكـم، والنمـو والعمالـة، والصحة، والجوع والأمـن الغذائي والتغذية، وعدم المسـاواة، وديناميكيـات السـكان، والطاقـة، والمـاء. وفتحـت المجـال أمـام كل "أصحـاب المصلحـة" لاقـتراح الموضوعات والقضايـا التـي يـرون أنهـا جديـرة بـأن تكـون ضمـن الأجنـدة العالميـة الجديـدة، وقـد تجـاوب الكثـير مـن الأطـراف مـع ذلـك وقدمـت مقترحاتهـا وتوصياتهـا.

ويمكـن تلخيـص أهـم الموضوعـات ذات الصلـة بقضايـا أجنـدة مـا بعـد 2015، والتـي تعـرف جـدلاً ونقاشـاً مركـزاً، وسـتكون لهـا آثـار بالغـة عـلى عـالم الغـد، في العنـاصر الآتيـة:

- اجتثاث الفقر: القضاء على الفقر يظل الهدف الجوهري والأكثر توافقية، ولكن سياقه تغير ويتطلب التفاوض حول آليات ومسؤوليات جديدة؛ فديناميكيات الفقر تغيرت، إذ إن غالبية فقراء العالم اليوم يعيشون في دول متوسطة الدخل، وليس في الدول الأقل دخلاً مثلما كانوا خلال تسعينيات القرن العشرين،[21] كما أن الاستدامة أصبحت تفرض نفسها، ومع ذلك قررت دول العالم أن "القضاء على الفقر شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة".[22]

- التعاون التنموي: يتعلق الأمر بمراجعة مفهوم التعاون التنموي القائم على "المساعدة"، وإعادة هندسة إطاره المؤسسي ليكون أكثر شرعية، وليعكس التحولات والديناميكيات التي يعرفها المشهد العالمي اليوم، وإعادة النظر في طبيعة المساعدات التنموية الرسمية للدول النامية وآلياتها وحصصها، إضافة إلى مراجعة "براديغم المانح-المتلقي" كنتيجة للهوية المزدوجة (متقدمة-نامية) للقوى الصاعدة.[23]

- السلم والأمن (بناء السلام): إدراج السلم والأمن ضمن أجندة التنمية الجديدة تحت وصاية مجلس الأمن الدولي، هو مطلب تقدمت به جهات عدة، منها الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، والاتحاد الإفريقي، وقد أشارت وثيقة الحدث الخاص حول أهداف الألفية في سبتمبر 2013 إلى أن: "الدول التي تعيش نزاعاً، وتلك التي خرجت حديثاً منها هي الأكثر تعرضاً لتحديات تحول دون بلوغ أهداف الألفية بحلول عام 2015".[24]

وفي الوقت الذي ينظر فيه بعض الناس إلى أجندة التنمية ما بعد 2015 على أنها "فرصة" للتصدي لمحركات النزاعات واللاأمن التي لم تستطع الدول أن تتصدى لها بشكل منفرد،[25] يعترض الآخرون على ذلك ويفضلون التعامل مع النزاعات والمسائل الأمنية بطريقة سيادية.[26]

- المساعدات وتمويل التنمية: زيادة تمويل التنمية وتحسينها، وتنويع مصادرها، والانتقال من الكم إلى الكيف في التعامل معها، حيث إن السعي إلى وضع أجندة تنموية بأهداف أوسع وأكثر من أجندة الألفية،[27] سيتطلب تمويلاً أكبر وأكثر فعالية، فأجندة الألفية (الأقل شمولية وطموحاً) كانت قد واجهت عدداً من فجوات التمويل الحادة،[28] كما أن الأزمة المالية الأخيرة أثّرت بشكل واضح في حجم المساعدة التنموية التي تقدمها القوى الغربية، فقد انخفضت من 0.32٪ من الدخل القومي للدول الغنية عام 2010 إلى 0.29٪ عام 2012.[29]

- إزالة التفاوت وتحقيق المساواة: تداركاً لسقوطها من أجندة التنمية للألفية، وأخذاً في الاعتبار إسهام التمييز وغياب المساواة في الفرص في إعاقة تحقيق عدد من أهداف الأجندة السابقة، دار نقاش كبير حول إدراج هدف تحقيق المساواة وتقليص فجوة التفاوتات ضمن الأجندة الجديدة.

ويرى فريق مهام الأمم المتحدة حول الأجندة التنموية لما بعد 2015 أن العالم المكون من "مجتمعات إدماجية وعادلة هو عالم أكثر استدامة"،[30] ويعتبر أنه كلما زادت رفاهية بعض الأمم وتطورها، ازدادت مخاطر ترك مئات الملايين في الخلف؛ أي تجاهلهم. ولتجنب هذا الأمر فإن على الأجندة البازغة أن تتخذ من تخفيض كل الأشكال الرئيسية لعدم المساواة جزءاً من أهدافها.[31]

- ترقية الأهداف الإنمائية للألفية وإدماجها مع أهداف التنمية المستدامة: بعدما دعا مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (ريو20+) إلى تبني "الأهداف الإنمائية المستدامة" وبشكل عاجل، برز النقاش حول كيفية ترقية وإدماج أهداف التنمية للألفية مع أهداف التنمية المستدامة في ورشة واحدة، وعبر وضع مجموعة من الأهداف العامة والشاملة في الأجندة الجديدة لما بعد 2015، وهو ما تعارضه بعض الدول التي تفضل الفصل بين محاربة الفقر وتحقيق الاستدامة.

- إشراك القوى الصاعدة في أجندة عالمية: تعمل الأمم المتحدة، وكذلك المانحون التقليديون، في السنوات الأخيرة، على تحفيز القوى الصاعدة ودفعها إلى الانخراط في المشاورات والمفاوضات حول الأجندة الجديدة من أجل ضمان عالميتها وقابليتها للتطبيق في كل دول العالم، وكذا تقاسم المسؤوليات مع تلك القوى.

وتأكيداً لأهمية إشراك القوى الصاعدة، وصل الأمر بالبعض إلى حد القول إن «العالم لا يحتاج إلى أجندة عالمية جديدة تفشل في إدماج الاقتصادات الصاعدة».[32]

4. تقدم التحضيرات:

حتى سبتمبر 2013، كان قد أسهم في المشاورات أكثر من 1.4 مليار مشترك من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث، وتم تنظيم نحو 90 مشاورة وطنية، و11 مشاورة بشأن قضايا من قبيل أوجه عدم المساواة والأمن الغذائي والحصول على المياه.[33]

كما جرى تقديم الكثير من التقارير وخلاصات المشاورات التي قامت بها الآليات والهيئات التي وضعتها الأمم المتحدة وبعض الجهات الأخرى، والتي تتضمن الكثير من الاقتراحات والتوصيات، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وأصبحت متاحة للعامة.

وبالاعتماد على مختلف الاقتراحات (مدخلات المشاورات)، استخلص الأمين العام للأمم المتحدة صورة العالم الذي تريده شعوب العالم ودوله لفترة ما بعد 2015، وأوجزها في تقرير قدمه إلى الجمعية العامة تحت عنوان: "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: حياة كريمة للجميع".

الجدول (1)

الأهداف الإنمائية للألفية في مقابل أهداف التنمية المستدامة

	الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)	أهداف التنمية المستدامة (SDGs)
01	القضاء على الفقر والجوع	القضاء على الفقر بكل أشكاله وفي كل مكان
02	تعميم التعليم الابتدائي	إنهاء الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية الجيدة وترقية الزراعة المستدامة
03	تعزيز المساواة بين الجنسين	تأمين حياة صحية وترقية العيش الكريم للجميع من مختلف الأعمار
04	تخفيض معدل وفيات الأطفال	ضمان توعية تعليم تقوم على الإدماج والتساوي، وترقية فرص التعليم مدى الحياة للجميع
05	تحسين الصحة النفاسية	تخفيض معدل الوفيات النفاسية وتعميم إتاحة الخدمات الصحية الإنجابية.
06	مكافحة فيروس فقدان المناعة	ضمان استدامة تسيير المياه والصرف الصحي للجميع
07	كفالة الاستدامة البيئية	تأمين الوصول إلى طاقة عصرية معقولة الأسعار وموثوق بها ومستدامة للجميع
08	إقامة شراكة عالمية	ترقية النمو الاقتصادي المعزز والمستدام، والتشغيل الكامل والمنتج والعمل مدى الحياة للجميع
09		إنشاء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار
10		تقليص التفاوت داخل الدول وفيما بينها
11		جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة
12		تأمين أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
13		اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره
14		الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام من أجل التنمية المستدامة
15		حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف وعكس اتجاه تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي
16		تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على جميع المستويات
17		تقوية وسائل إقامة وإحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

المصدر: أعدّ هذا الجدول بالاعتماد على وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي 19 يوليو 2014 اقترح فريق العمل المفتوح حول أهداف التنمية المستدامة (OWG)، وبعد ثلاث عشرة دورة من المشاورات التقنية الواسعة، حزمة من 17 هدفاً (SDGs) ومؤشراتها،[34] والتي هي الآن على طاولة المفاوضات ما بين الحكومات في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتلك الأهداف (انظر الجدول رقم 01) قد يتم اعتمادها في خريف 2015، ويفترض أن تشكل النقطة المرجعية والمركزية لأجندة التنمية الأوسع لما بعد 2015.[35]

ولا تـزال هنـاك مراحـل أخـرى مـن أجـل التبلـور النهـائي لأجنـدة مـا بعـد 2015، حيـث سـيتم إجـراء المفاوضـات مـا بـين الحكومـات، حول إطـار الأجندة الجديـدة في الـدورة 69 للجمعية العامـة للأمم المتحدة في شـهر سـبتمبر 2015.

5. خلاصة المشاورات: ملامح العالم الذي نريده

مـن خـلال موضوعـات وقضايـا النقـاش السـابقة، وفي ضـوء مـا نُـشر مـن تقاريـر بـارزة متنوعـة ذات صلـة، وانطلاقـاً مـن روح تقريـر الأمـين العـام للأمـم المتحدة بهذا الشـأن، يمكن اسـتخلاص الملامـح التي تبين الصـورة العامـة للعـالم الـذي نريـده ونسـعى إلى بلوغـه عـبر وضـع أجنـدة عالميـة، وأبـرز ملامح هـذا العالم هـو: "الكرامـة"، والقضـاء عـلى الفقر، والاسـتدامة.[36]

وعند التفصيل في هذه الصورة، ومقتضياتها، نجد أن العالم الذي نريده لفترة ما بعد 2015 هو:

- عـالم تؤطـره خطـة عالمية موحـدة للتنمية تدعمهـا إجراءات وطنيـة، على أن تكـون أهداف هذه الأجنـدة أكثر اتسـاعاً وشـمولية من سـابقتها، وقابلة للتطبيق عـلى الجميع.
- عالم قائم على ملكيات وطنية قوية وحسن إدارة السياسات التي تقود إلى النمو الشامل.
- عـالم تسـوده أنمـاط ونمـاذج التنمية المسـتدامة التـي تواجه التحديـات العالمية وتحـارب الفقر في الوقـت ذاته.
- عـالم تطبعـه تحـولات اقتصاديـة شـاملة للجميـع، وتكفـل وظائـف كريمـة مدعومـة بالتكنولوجيا المسـتدامة، مـن أجـل التحـول نحـو أنمـاط مسـتدامة مـن الاسـتهلاك والإنتاج.
- عالم يسوده السلام والحوكمة، بوصفهما من نواتج التنمية وعناصرها التمكينية.
- عـالم قائـم عـلى شراكة عالميـة جديدة، تقـر بمبدأ المسـؤوليات المشـتركة، ولكن المتباينـة، من أجل كفالـة التزامنـا بهذه الرؤية الجديـدة وامتلاكنا وسـائل تنفيذها.
- عالم أكثر عدلاً وأمناً.
- عالم يتسم بالتطور الشامل، وخاصة في مجالات التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية.
- عالم قادر على المواجهة المشتركة للتحديات التي يعرفها.

الملامـح العامـة المذكـورة هي عبارة عن تصـورات "معيارية" موجهة، كان من المفـترض أن يتم تحويلها فيـما بعـد إلى حزمـة أهـداف عامـة (على غرار الأهـداف الإنمائية للألفيـة)، وهذه الأخيرة يتم تجسـيدها عبر وضـع مجموعـة مـن المـؤشرات الكميـة التي تسـاعد عـلى المتابعـة والتقييم. وهو مـا حصل فعـلاً؛ إذ جاءت أهـداف التنميـة المسـتدامة السـبعة عـشر (17) التـي خرج بهـا فريق الأمـم المتحدة المفتـوح العضوية حول أهـداف التنميـة المسـتدامة، متفقـة إلى حد بعيـد مع ملامح العـالم المرغوب فيه المشـار إليها.

ثانياً: القوى الصاعدة والأجندة الجديدة

في ظل التحول المتواصل في القوة والنفوذ لمصلحة القوى الصاعدة، لن يكون من الممكن الوصول إلى العالم الذي نريده من دون أن تنخرط تلك القوى في تشكيل الأجندة الجديدة، وتتشارك الرؤى والتصورات المطروحة مع بقية دول العالم وشعوبه.

وانطلاقاً من الملاحظة السابقة، فإنه من المهم جداً التعرف على التأثيرات التي أحدثتها (أو قد تحدثها) ظاهرة صعود تلك القوى على التحضيرات الجارية لأجندة ما بعد 2015، وعلى احتمالات مشاركتها في صنعها وتنفيذها، والتداعيات التي قد تنجم عن خيارات تلك القوى بهذا الشأن.

1. تأثر التحضيرات للأجندة الجديدة ببروز القوى الصاعدة:

لقد غيّر صعود تلك القوى، كظاهرة في حد ذاتها، وكمتغير جديد في البيئة الدولية، السياق الذي تتم فيه النقاشات والمفاوضات حول أجندة ما بعد 2015 بشكل جذري،[37] مثلما رأينا في المحور الأول من الدراسة، وكان له الأثر البالغ في التحضيرات الجارية لها. ويمكن تلخيص أهم تلك التأثيرات في العناصر الآتية:

- الدفع باتجاه تبني أجندة عالمية جديدة: منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية وهي تخضع للمتابعة والتقييم المستمر، وكان احتمال تمديد العمل بها أو إدخال تغييرات طفيفة عليها وارداً حتى بعد انقضاء فترة صلاحيتها الافتراضية. ولكن بروز القوى الصاعدة (إضافة إلى تطورات أخرى عدة) وسعيها إلى تأكيد نفسها على الصعيد العالمي، وتحفظها على الأجندة السابقة لأنها لم تكن من صنعها أو أسهمت في صنعها... كل ذلك دفع أكثر نحو خيار تبني أجندة جديدة تحل محل الأجندة المنتهية.

- التأثير في طبيعة التحديات العالمية وحدّتها: أسهم صعود تلك الدول في تشكيل طبيعة التحديات التنموية العالمية والوسائل التي تستخدم للتصدي لها. ففي الوقت الذي يبقى فيه الفقر قضية مهمة، فإن الأجندة الجديدة ستأخذ في الاعتبار أن مشهد الفقر وأدوات محاربته قد تغيرت بشكل معتبر؛ فالدول التي تتضمن عدداً كبيراً من الفقراء أصبحت تمتلك دخلاً معتبراً، وقنوات أخرى للتقليل من الفقر كالاستثمارات والتجارة والقروض الميسرة... من القوى الصاعدة ومن الدول المصنعة على حد سواء. كما أن قضايا مثل الاستدامة البيئية واللامساواة الاجتماعية أصبحت أكثر إلحاحاً مقارنة بفترة التسعينيات،[38] والنماذج التنموية غير الصديقة للبيئة التي انتهجتها القوى الصاعدة تعتبر مسهماً مهماً في ذلك.

إن ما سبق جعل من الضروري أن تتكيف الأجندة الجديدة مع هذه التطورات، وأن تعتمد تدابير أكثر تطوراً وابتكارية للتعامل معها، الأمر الذي سيصعِّب من مهمة الهيئات التي تعمل على بلورة الأجندة، وسيسهم في تعقيد المفاوضات حول مضمونها وآلياتها فيما بعد.

- التأثير في عملية وديناميكيات صنع الأجندة: اليوم، تجد القوى الغربية القائمة نفسها مجبرة على أن تشارك في هذه العملية مجموعة من القوى الصاعدة التي تفرض نفسها على الساحة الدولية،[39] وأيضاً مجموعة من الدول النامية الأخرى، وهو ما تجسد من خلال إشراف الأمم المتحدة على عملية التحضير للأجندة امتثالاً لطلب القوى الصاعدة، ولاسيما الصين التي طالبت بذلك صراحة.

ولكن إشراك تلك القوى في القرارات المتعلقة بتشكيل عالم الغد ستكون له تداعيات على سلاسة اتخاذ تلك القرارات والوصول إلى إجماع بشأنها. فقد بينت مواقف عدة سابقة صعوبة تحقيق التوافق في حالات تعدد مراكز صنع واتخاذ القرارات،[40] وهو ما يحتمل حصوله بشكل كبير في المفاوضات النهائية التي ستُجرى في الدورة الـ 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة السنة المقبلة.

- التأثير في محتوى الأجندة وشموليتها: يؤكد بروز تلك القوى وزيادة نفوذها في مجال القرار الدولي، أنه ستكون لها كلمة في تحديد القضايا التي ستحظى بالاهتمام في عالم ما بعد عام 2015، وقد لا تتوافق قائمة أولوياتها بالضرورة مع قائمة القوى الغربية القائمة، أو مع القائمة التي خلصت إليها المشاورات حول الأجندة الجديدة.

ومن خلال التفاعلات الأولية للقوى الصاعدة مع "المشاورات الموضوعاتية" التي جرت حول الأجندة، يتضح أنها تتفق مع بقية العالم وأصحاب المصلحة في عدد من الأولويات والتصورات فقط (محاربة الفقر، والاستدامة، والقضاء على التفاوت...)، ولا تتفق معهم في أولويات أخرى (الأمن والنزاعات، والديمقراطية وحقوق الإنسان، ووضع أجندة موحدة لأهداف التنمية المستدامة)، وهي القضايا التي تفضل غالبية القوى الصاعدة التعامل معها بشكل منفرد ووفق سياساتها الخاصة وتتجنب تدويلها.

وما سبق يعني أن الأجندة التي قد تحظى بالإجماع، لن تكون أجندة شاملة لمختلف القضايا والتحديات، حيث ستتراجع أهمية بعض القضايا، أو تسقط من الأجندة الجديدة، وأبرز تلك القضايا: ترقية الديمقراطية والحوكمة، والأمن والقضاء على النزاعات... أو أننا قد نحصل على أجندة شاملة ولكنها لا تحظى بالإجماع وبموافقة القوى الصاعدة على دعمها لها.

- التأثير في عالمية الأجندة: تزايد قدرات القوة ومواردها لدى القوى الصاعدة، وكذلك تزايد نفوذها في مؤسسات الحكم العالمي، وتعزيز علاقاتها مع الدول النامية، أكسبها بعض الاستقلالية في التعامل مع قضاياها وتحدياتها الداخلية والإقليمية، وجعل حاجتها إلى المساعدة من القوى الغربية القائمة في تراجع مستمر.

هـذا الواقـع، المدعـوم بالتجـاوب المتواضـع للقـوى الصاعـدة مع المشـاورات حـول الأجنـدة الجديدة، جعـل الأمـم المتحـدة والقـوى الغربيـة تخـشى أنهـا قـد لا تسـتطيع تحقيـق أحـد تطلعاتهـا في تبنـي أجنـدة "عالميـة" موحـدة ينخـرط فيهـا الجميـع ويلتزمـون بهـا، بما في ذلـك القوى الصاعـدة، ما قد يؤثر بشـكل كبير في الاسـتقرار العالمـي وفي القـدرة عـلى التعامـل مـع التحديـات الكـبرى التـي يواجههـا العـالم اليـوم، ويحول دون إنشـاء "شراكـة عالميـة" فعليـة مـن أجـل التنميـة المسـتدامة، ويكـرر تجربة فشـل الشراكة التي سـعت إليهـا الأجنـدة المنتهية.

2. خيارات مشاركة القوى الصاعدة في الأجندة الجديدة وتداعياتها عليها:

يفتـح اسـتحضار السـياق العالمـي الـذي يتـم فيـه التحضـير لعـالم ما بعـد عـام 2015، واسـتقراء أجواء وتفاعـلات المشـاورات العالميـة، تسـاؤلات عـدة حـول احتـمالات انخـراط القـوى الصاعـدة ومسـاهمتها في تجسـيد الأجنـدة الجديـدة، وبمـا يتوافـق ومـا أرادتـه شـعوب العـالم وأطرافـه المختلفة.

أ. محددات مواقف القوى الصاعدة من الأجندة الجديدة:

نظـراً إلى نهجهـا البراجـماتي، تتأثـر مواقـف واتجاهـات القـوى الصاعـدة إزاء الانخـراط في النقاشـات والمسـاهمة في تشـكيل أجنـدة عالميـة جديـدة وموحـدة لتأطـير التعـاون التنمـوي، بمجموعة مـن المحددات أبرزهـا: توقعاتهـا للفـرص التـي تدفـع نحو المواقـف الإيجابيـة والفعالة، والتحديات التي تسـتبعد المشـاركة والانخراط.[41]

- تحديـات المشـاركة في الأجنـدة: مجموعـة مـن العوامـل تجعـل مـن الصعـب عـلى الاقتصـادات الصاعـدة المشـاركة في تشـكيل أجنـدة جديـدة هـي: غيـاب المحفـز، وغيـاب الموقـف الموحـد، وضعـف أطـر التعاون بـين القوى الصاعدة، وغياب المؤسسـات القويـة ذات المصلحة في الانخراط في الأجنـدة.
- الفـرص التـي توفرهـا المشـاركة: يمكن لخيار المشـاركة والانخـراط في الأجندة العالميـة الجديدة أن يوفـر مجموعـة مـن الفـرص والمزايـا للقـوى الصاعـدة، أبرزهـا: فرصـة زيـادة قوتها المرنـة، ودعم قدرتهـا عـلى التصـدي لتحديـات التعـاون بـين دول الجنـوب، والحصول عـلى بعض السـلع العامة العالميـة من القـوى الغربية.

ب. المواقف والتوجهات الأولية:

بالرغـم مـن مـرور فـترة عـلى شروع الأمـم المتحـدة في التحضـير للأجنـدة الجديـدة، فإن النقـاش حول الأجنـدة العالميـة لمـا بعـد 2015 لم يحظ باهتمام عالي المسـتوى لـدى حكومات القوى الصاعدة ومؤسسـاتها الرسـمية ذات الصلـة، وخاصـة في الصـين والهنـد وجنـوب إفريقيـا، وهـذا عـلى خـلاف شـعوب تلـك الـدول ومؤسسـاتها غـير الرسـمية التـي لم تـتردد في التعبـير عـن حاجاتهـا وأولوياتهـا التنمويـة والإسـهام في تحديـد الرؤيـة المرغوبـة لعـالم مـا بعـد 2015 عـبر مختلـف المنابـر والآليـات التـي خصصت لهـذا الأمر.

ومـن أجـل فهم هـذا الموقف، وبالعـودة إلى أدبيات القـوى الصاعدة وسياسـاتها التنمويـة والخارجية، نجـد أن قـادة الـدول الصاعـدة ومسـؤوليها عـلى مختلـف المسـتويات، يتعمـدون تجنـب الإشـارة إلى تقيّـد سياسـاتهم واسـتراتيجياتهم التنمويـة بأجنـدات أجنبيـة تصنعهـا القـوى الغربيـة القائمـة والقـوة المهيمنـة (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة)، ويؤكدون "سـيادية" قراراتهـم التنموية وخصوصيتها، وهو مـا تمت ملاحظته حتـى مـع تعاملهـم مع الأجنـدة المنتهيـة لأهـداف الألفية.

فعـلى الرغـم مـن أن دول مجموعـة "البريكـس" الصاعدة حققـت تقدماً لافتاً للنظر في تجسـيد ما جاء في الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة، وخاصـة في بعـض الأهـداف، كالتقليل من الفقـر وتعميم الوصـول إلى التعليم والخدمـات الصحيـة، مثلـما تظهـره التقاريـر ذات الصلـة، إلا أن تلـك الـدول ظلـت تعتـبر ذلك إنجـازاً خاصاً بهـا وبسياسـاتها الداخليـة أكـثر منـه تقيداً بالأهـداف الإنمائية للألفية، بل إنها تتجنب الإشـارة بشـكل صريح إلى هـذه الأخـيرة عند الإشـادة بإنجازاتهـا ذات الصلة.

وعـلى الرغـم مـن أن مواقفهـا توصف بأنها "الأقل وضوحـاً" من بين مواقف الـدول والجهات الأخرى،[42] فـإن ذلـك لا ينفـي بـروز بعـض المواقـف الأوليـة المختلفـة والمتنوعـة، والتـي يغلـب عليهـا طابـع العمومية والتحفـظ، والتركيـز عـلى بعـض القضايـا دون الأخـرى، كـما لا تخلـو مـن اختلافـات وعـدم اتفاق فيـما بينها حـول بعـض القضايا.

في الإعلانـات الصـادرة عـن القمـم الأخيرة التـي عقدتها مجموعـة "البريكس"، وخاصة القمة الخامسـة المنعقـدة عـام 2013، رحّـب قـادة دول المجموعـة بـإشراف الأمـم المتحـدة عـلى عمليـة التحضـير للأجنـدة الجديـدة، حيـث تتفـق تلـك الـدول على أن الأمـم المتحدة هي المنـبر المتعدد الأطـراف الأفضـل للتعامل مع القضايـا والتحديـات التنمويـة العالمية.[43]

وأكـدت دول "البريكـس" أهميـة التصدي لعـدد من القضايـا والتحديات التي تتطابـق تقريباً والقضايا التـي يـدور حولهـا النقاش تحضـيراً للأجندة القادمـة، وأعلنت صراحـة تبنيها لمخرجات مؤتمـر ريو20+ الذي اسـتضافته البرازيـل، ووضـع تصـوراً "للعـالم المرغـوب" واقـترح اعتـماد أهـداف للتنميـة المسـتدامة، ورحبت بإنشـاء فريـق العمـل الخـاص بصياغة تلك الأهـداف، التي سـتكون قاعدة للتصـدي للتحديـات البازغة.[44]

كـما تدعـم تلـك الدول الاسـتمرار في تجسـيد أهداف الألفية حتـى نهاية عام 2015، وتدعـو إلى الإبقاء عـلى الهـدف الثامـن مـن أهـداف الألفيـة وتفعيلـه، وهـو الهـدف المتعلـق بإقامـة شراكـة عالميـة مـن أجـل التنميـة، إضافـة إلى إعـادة تأكيدهـا أن «أجنـدة مـا بعـد 2015 يجـب أن تبنـى عـلى ورشـة أهـداف الألفية، مـع إبقـاء التركيـز عـلى القضـاء عـلى الفقـر والتنمية البشريـة عند مواجهـة التحديـات البازغة، مـع الأخذ في الاعتبـار الظـروف الوطنيـة الخاصـة بـكل دولة مـن الـدول النامية».[45]

وطالبت دول المجموعة بضمان أن أي نقاش حول أجندة التنمية للأمم المتحدة، بما فيها أجندة ما بعد 2015، يجب أن يكون «عملية ما بين حكومية شاملة وشفافة، وضمن عملية للأمم المتحدة تكون عالمية وعلى قاعدة واسعة».[46]

والأمر الأكثر أهمية، هو انتهاء قادة المجموعة إلى إعلان أنهم «ملتزمون بشكل كامل بعملية التنسيق ما بين الحكومات من أجل بلورة "أجندة الأمم المتحدة للتنمية"».[47]

ومن المهم جداً هنا الإشارة إلى أن مجموعة "البريكس" لا ترى في أهداف الألفية وأجندة التنمية ما بعد 2015 إلا جزءاً من أجندة أوسع للتنمية، تعمل على بلورتها وتجسيدها عبر الأمم المتحدة وأطر تنظيمية أخرى، ما يعني أنها قد لا ترى في أجندة ما بعد 2015 الأجندة الأشمل التي ينبغي أن تعالج كل القضايا، فهي لا تميل إلى "وضع كل البيض في سلة واحدة".

أما الاختلاف بين مواقف دول مجموعة "البريكس" الصاعدة من أجندة التنمية ما بعد 2015 فيبرز ويزداد عمقاً عندما يتعلق الأمر ببعض القضايا داخل الأجندة، ولاسيما قضايا إدراج السلم والأمن والقضايا السياسية المتعلقة بالديمقراطية والحوكمة.

ففي الوقت الذي تطالب فيه جنوب إفريقيا بضرورة إدراج السلم والأمن ضمن الأجندة الجديدة باعتبارهما شرطين مسبقين للتنمية، تتحفظ على ذلك بقية القوى الصاعدة ضمن مجموعة "البريكس"، "فغالبية تلك القوى هي في حد ذاتها دول نامية، وتعاني النزاعات الداخلية واللاأمن"،[48] وتخشى تدويل تلك التحديات والتدخل في كيفية التعامل معها.

كما أن اعتراف القوى الصاعدة "الديمقراطية" (أي الهند والبرازيل) بأهمية القضايا السياسية وحوكمة المؤسسات بالنسبة إلى التنمية، وعدم معارضتها إدراجها في الأجندة الجديدة وفي النقاشات التنموية بشكل عام، لا يلقيان ترحيباً لدى القوى الصاعدة الأخرى في مجموعة البريكس، التي تفضل تحييد تلك المسائل وعزلها عن قضايا التنمية ومحاربة الفقر برغم إقرارها بوجود تأثيرات متبادلة فيما بينها .

ومن بين مواقف القوى الصاعدة المتحفظة أصلاً، يعتبر الموقف الصيني هو الأكثر "وضوحاً"، وقد جاء هذا الموقف "الأولي" مفاجئاً ومخالفاً للتوقعات (توقعات التحفظ والإرجاء التي تطبع الدبلوماسية الصينية). فبعد فترة وجيزة من الحدث الخاص للأمم المتحدة لمراجعة تقدم أهداف الألفية، وبالتحديد في شهر سبتمبر 2013، أصدرت وزارة الخارجية الصينية "ورقة موقف حول أجندة ما بعد 2015".[49]

وتظهر مقارنة ورقة الموقف الصينية بتقارير الأمم المتحدة ذات الاهتمام التنموي بعض التوافق، وأيضاً بعض التباعد في المواقف حول مجموعة من القضايا الأساسية مثلما يوضحه المخطط (1).[50]

المخطط (1)

الجوانب الرئيسية لموقف الصين من أجندة ما بعد 2015

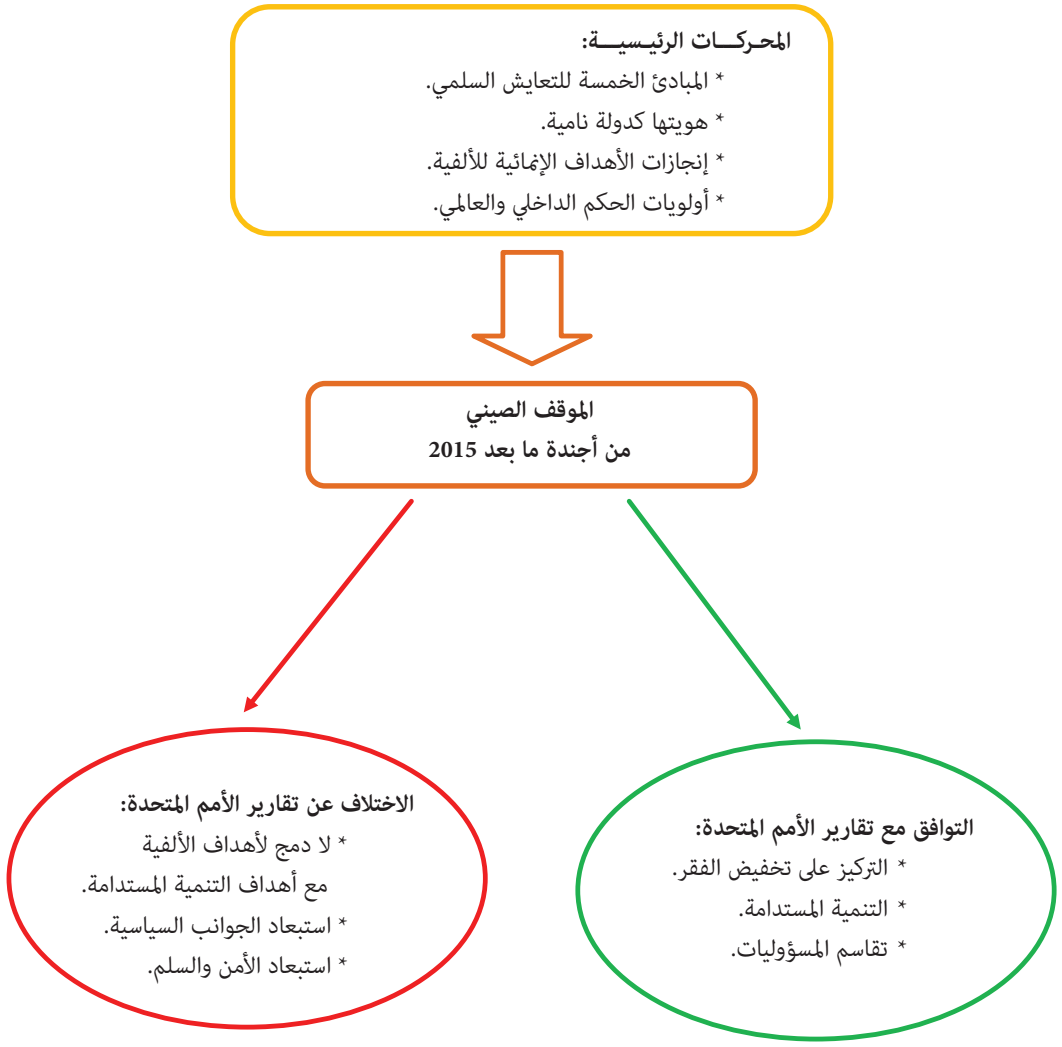

المصدر:

Ye Jiang and Thomas Fues, "A strong voice for global sustainable development: how China can play a leading role in the Post-2015 Agenda", Briefing Paper No. 02 (Bonn: German Development Institute, 2014), p. 04.

ويشير بعض المختصين إلى أن الموقف الصيني المتحفظ إزاء دمج أهداف الألفية وأهداف التنمية المستدامة في أجندة واحدة، وإدراج قضايا الأمن والسلم والأبعاد السياسية في الأجندة الجديدة... ليس موقفاً نهائياً ومتصلباً، فقد أظهرت بعض المرونة فيما بعد، بخصوص المسائل الخلافية المشار إليها.

والمفاوضات المستقبلية ستُظهر إلى أي حد ستعدل الصين مواقفها لتسهيل تحقيق إجماع عالمي، وتبيِّن التدابير التي ستتخذها داخلياً وخارجياً لدعم أجندة ما بعد 2015.[51]

وبشكل عام، فإن الموقف المتحفظ لدول مجموعة "البريكس" من أهداف الألفية وعدم انخراطها "الفعال" في التحضيرات للأجندة الجديدة، برغم إعلانها التزامها الكامل بذلك، يرجع إلى عوامل عدة:[52]

- النقاش حول شراكة عالمية يقوم على رؤية العالم باعتباره وحدة متماسكة، وهي الرؤية التي لا تمثل مواقف كل من الصين والهند خاصة.
- تعتبر تلك القوى أن قرارات الإنفاق الحكومي على التنمية العالمية هي قرارات داخلية وسيادية، وينبغي ألا تكون محل تفاوض وتوجيه من قوى أجنبية.
- تعتبر القوى الصاعدة أن هذه النقاشات مبادرة من خارج مجموعة "البريكس"، ومن ثمّ لا تحظى بجاذبية داخلية كبيرة.
- ضعف الأداء الاقتصادي لبعض تلك القوى جعلها غير مهتمة بالتنمية العالمية بقدر اهتمامها بأولوياتها التنموية الداخلية، وباستقرار واستمرار أنظمتها السياسية.
- ترى القوى الصاعدة أنها لا تزال دولاً نامية، وهي تتشارك نظرتها التي تفضّل "التعاون جنوب – جنوب"، وتقاوم الأجندات التي ترى أنها تخدم مصالح دول الشمال.
- ترى القوى الصاعدة، باعتبارها دولاً مانحة ونامية في الوقت ذاته، في أجندة ما بعد 2015 إطاراً سيطبق على سياساتها الداخلية وستحاسب عليه، وهذا يقوي مقاومتها لأي إطار ترى فيه تقوية لمعايير التدخل الأجنبي في قضاياها "السيادية" ونماذجها الخاصة للحكم وتسيير النزاعات... ولاسيما أن مقاربات القوى التقليدية لم تكن دائماً شرعية وفاعلة.

ج. سيناريوهات الانخراط وتداعياتها المحتملة:

بسبب المواقف الأولية المتحفظة، وغير المنسجمة أحياناً، لمجموعة "البريكس" من بعض جوانب الأجندة المرتقبة، والضوابط التي وضعتها للانخراط في تجسيدها، اهتمت مجموعة من الجهات الرسمية والبحثية، وخاصة في الدول الغربية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية، باستشراف القدرة على بلورة أجندة تنمية عالمية موحدة، وما يقتضيه ذلك من ضرورة تبني القوى الصاعدة لتلك الأجندة والتزامها بها.

ومن بين أهم محاولات الاستشراف تلك، دراسة أعدها المعهد الألماني للتنمية عام 2013، وتتعلق "بتأثير الاقتصادات الصاعدة في ملاءمة الأجندة الجديدة" لصورة العالم الذي نريده، والتي خلصت إلى وضع ثلاثة سيناريوهات تختلف من حيث درجة انخراط الاقتصادات الصاعدة في أجندة التنمية ما بعد

2015، وتبعاً لموقف الاقتصادات الصاعدة من الاتفاق النهائي، تتوقع تلك الدراسة تغير نطاق أهداف الأجندة وأدواتها والتوجه العالمي لها بشكل معتبر (انظر المخطط 2).

نناقش هنا الأفكار العامة لتلك السيناريوهات وانعكاساتها المحتملة على تكريس العالم المرغوب فيه بالملامح التي حددناها، وأكدتها أهداف التنمية المستدامة:[53]

- **السيناريو الأول: رفض القوى الصاعدة للأجندة الجديدة**

إذا قررت القوى الصاعدة (مجتمعة باسم تجمع "البريكس" أو بشكل قرارات منفردة لدول المجموعة) ألا تقبل الأجندة الجديدة جملة وتفصيلاً، وألا تنخرط في تجسيدها أو التقيد بأهدافها وتدابيرها، فسوف تضطر المجموعة الدولية في هذه الحالة إلى تبني نسخة "معدلة جزئياً" من الأجندة القديمة للأهداف الإنمائية للألفية، وستبقى هذه الأجندة المعتمدة محصورة في العلاقات التقليدية للتعاون شمال-جنوب، كما سيبقى تخفيض الفقر هو الهدف الرئيسي، وستستمر في دعم الاعتقاد بأن المساعدة الرسمية تشكل الأداة الرئيسية لدعم سياسة مكافحة الفقر في عالم ما بعد 2015، وهذا بالرغم مما أثبتته تجربة الأجندة السابقة من قصور هذه الأداة وضعف مردودها.

وفي مواجهة تراجع أهمية المساعدات التنموية الرسمية – مقارنة بالتدفقات الأخرى للتجارة والاستثمار والقروض، وعلى ضوء انخفاض ميزانيات المساعدة للدول الأوروبية في زمن الأزمات الاقتصادية – فإن تناسب الأجندة التقليدية مع أهداف الألفية لعالم ما بعد 2015 وملاءمتها لها ستكون محدودة جداً، وبالتالي لن تجد شعوب العالم الطريق إلى العالم الذي تصبو إليه، وستتفاقم التحديات والمشكلات التنموية القائمة وتظهر أخرى في المشهد العالمي المقبل.

هذا السيناريو قد يكون مستبعداً بالنظر إلى أن القوى الصاعدة تعترف بغالبية التحديات التي تتصدى لها الأجندة قيد التحضير وتعانيها، كما أنها تمتلك نفوذاً تفاوضياً كبيراً في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويمكنها استغلاله لتكييف الأجندة وتعديلها بما يجعلها أكثر ملاءمة لها.

كما أن الرفض التام للأجندة قد يجعل من مجموعة القوى الصاعدة قوى "غير مسؤولة" في نظر المجتمع الدولي، ويؤثر في استراتيجيات صعودها السلمية، ما قد يُضعف علاقاتها مع الدول الكبرى القائمة ومع الدول النامية أيضاً ويعوق مسار صعودها.

- **السيناريو الثاني: التبني المحدود لأجندة ما بعد 2015**

في هذه الحالة، ستتبنى القوى الصاعدة أجندة ما بعد 2015، ولكن بشكل محدود يسمح بتقوية "التعاون جنوب-جنوب"، بالإضافة إلى أنها قد لا ترى أن الأجندة الجديدة ذات صلة بصنع سياساتها المحلية أو أداة للحوكمة العالمية، كما ستعمد إلى انتقاء الأهداف والأولويات والالتزام ببعضها دون الآخر.

وفي هـذا السـيناريو الـذي تسـميه الدراسـة "الأجنـدة الشـاملة" Global Agenda، قـد يبقـى تخفيـض الفقـر الهـدف الرئيـسي، وقـد تتجـاوز الأدوات التـي ستسـتخدم لدعـم الأهـداف المحـددة المساعدات لتصبح أكثر شمولية من خلال ربط التجارة والاستثمار بشكل أكثر وثوقاً به من أجل بلـوغ الأهـداف الإنمائيـة.

ومـن ثـم فـإن هـذه الأجنـدة قـد تكـون أكثر شـمولية وتماسـكاً مـن إطـار الأهـداف الإنمائيـة للألفية، ولكنهـا سـتبقى أجنـدة للـدول الفقـيرة فقـط، وليسـت لـكل دول العـالم، بمـا فيهـا القـوى الغربيـة القائمـة والقـوى الصاعـدة مـن الجنـوب.

هـذا السـيناريو يبـدو الأقـرب للحـدوث، إذا أخذنـا في الاعتبـار الانخـراط المتحفـظ للجهـات الرسـمية للقـوى الصاعـدة في التحضـير للأجنـدة الجديـدة، وعواقـب الرفـض التـام لهـذه الأجنـدة، وكذلـك المزايـا التـي قـد تعـود عـلى القـوى الصاعـدة. وفي هـذه الحالـة يكـون السـؤال: أيـن يمكـن أن تحصـل عـلى امتيـازات وتتجنـب كثـيراً مـن المسـؤوليات؟

- **السيناريو الثالث: حدوث توافق بين الدول النامية والقوى الصاعدة والدول المصنِّعة**

إذا اعتـبرت القـوى الصاعـدة أن أجنـدة التنميـة مـا بعـد 2015 متلائمـة أيضـاً مـع صنـع سياسـاتها المحليـة، ورأت أنهـا إطـار للحوكمـة العالميـة، فقـد يتـم الوصـول إلى "أجنـدة كونيـة" Universal Agenda. وهـذا الاتفـاق قـد يدمـج أهـداف الألفيـة مـع أهـداف التنميـة المسـتدامة بمـا يمهـد الطريـق لأجنـدة متكاملـة حـول التنميـة البشريـة المسـتدامة. كـما أن أجنـدة التنميـة مـا بعـد 2015 التـي تحـدد أهدافـاً لـكل الـدول، قـد تشـكل فرصـة لدعـم التعـاون العالمـي وإقامـة شراكـة عالميـة وصـولاً إلى العـالم الـذي نريـده.

وعـلى الرغـم مـن بعـض التوافقـات البـارزة حتـى الآن حـول عـدد مـن القضايـا التنمويـة وأهـداف التنميـة المسـتدامة التـي أسسـت فكريـاً لهـذا السـيناريو، فـإن الاختلافـات الواضحـة في الـرؤى بـين القـوى الغربيـة القائمـة مـن جهـة، والقـوى الصاعـدة والـدول الناميـة من جهـة ثانية، والتـي تأكـدت في المفاوضات حـول التحديـات والقضايـا التنمويـة العالميـة (خاصـة التجـارة العالميـة وتغـير المنـاخ)، والسـياق العالمـي الـذي تتـم فيـه التحضـيرات للأجنـدة الجديـدة، ويطبعـه التنافـس عـلى النفـوذ والقيـادة العالميـة بـين قـوى صاعـدة طموحـة وقـوى متراجعـة، يُصعِّـب احتـمال حـدوث توافـق عالمـي بـين مختلـف الأطـراف.

المخطط (2)

الاقتصادات الصاعدة وأجندة التنمية ما بعد 2015

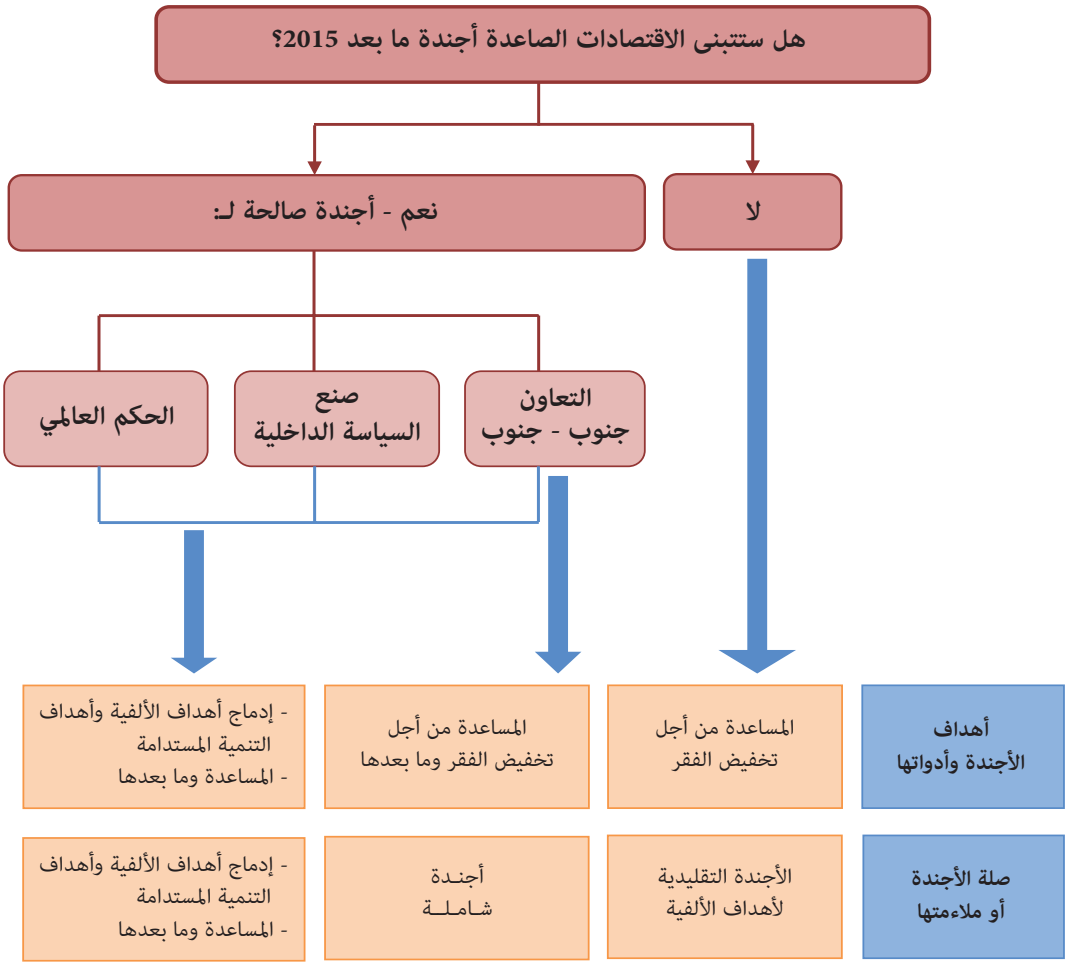

المصدر:

Christine Hackenesch and Heiner Janus, "Post 2015: How Emerging Economies Shape the Relevance of a New Agenda", Briefing Paper No. 14 (Bonn: German Development Institute, 2013), p. 02.

خاتمة

خلصت المشاورات الأخيرة، التي أجريت في إطار التحضير لأجندة التنمية ما بعد 2015، إلى إبراز ملامح العالم الذي نريده (نحن شعوب العالم وفواعله)، عالم "الكرامة والاستدامة"، هو عالم لا يمكن تحقيقه إلا بمحاربة الفقر وسيادة قيم الإنسانية والعدالة والمساواة والسلم والمسؤولية والمساءلة

والحكامة الجيدة، وبوجود حكومات شرعية وقوية وبالحفاظ على الموارد الطبيعية وأخلقة (إضفاء بعد أخلاقي) على الحياة العامة ودعم مؤسساتها، وإقامة شراكة عالمية تلتزم تجسيد ملامح هذا العالم.

وقد بدأت الخطوات الأولى لترسيم تلك الملامح من خلال صياغة سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة تعكس تلك الملامح، وهي الآن محل تفاوض داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل ضبط مؤشراتها الفرعية والتصديق عليها لتكون قاعدة أجندة التنمية في الفترة من عام 2015 إلى عام 2030.

ومن خلال المواقف الأولية للقوى الصاعدة، وتفاعلها "المتواضع" مع المشاورات الجارية، يتضح عدم قدرتها على توحيد مواقفها وبناء رؤية عالمية مشتركة لعالم ما بعد 2015، إذ تختلف مواقفها من قضية إلى أخرى تبعاً للرؤى والمصالح المنفردة لها كدول لا كتكتل للقوى الصاعدة، الأمر الذي يجعلها مترددة إزاء الانخراط الجاد في المشاورات، ويثير مخاوف من فشل الوصول إلى صيغة شاملة وعالمية وموحدة لتجسيد صورة العالم الذي نريده في الفترة القادمة.

ومن دون انخراط كامل وفعال للقوى الصاعدة في الأجندة الجديدة، ومن دون تنازلات منها ومن القوى الغربية القائمة بتبني أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، ومن دون "أخلقة" الحياة السياسية والاقتصادية وإشراك مختلف أصحاب المصلحة في القرارات المصيرية في مختلف الدول... من دون ذلك كله، لن يكون عالم ما بعد 2015 هو "العالم الذي نصبو إليه"، وهذا حتى وإن تراجع فيه الفقر وتحققت فيه نسب نمو اقتصادي مرتفعة؛ لأن الاستبداد قد يتقوى والتفاوت واللامساواة ستتفاقم، والنزاعات ستزداد، والبيئة ستتضرر أكثر فأكثر، وقد نشهد، في سيناريو متطرف، عودة الظاهرة الاستعمارية القديمة التي يدفعها التنافس على الموارد المحدودة.

الهوامش

1. تجدر الإشارة هنا إلى أن صفة أو مكانة "القوة الصاعدة" تنسب اليوم إلى قائمة أوسع من الدول، ولكن هذه الدراسة تقتصر فقط على مجموعة "البريكس"، التي تضم القوى الصاعدة من الصف الأول (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا) والتي تعتبر الأكثر تأثيراً ونفوذاً على الصعيد العالمي، وباتت تسهم في صنع الأجندات العالمية وتنفيذها في مجالات عدة.

2. انظر:

Jan Vandemoortele, *Advancing the Global Development Agenda Post-2015 some thoughts, Ideas and Practical Suggestions* (UN System Task Team on the Post-2015 UN Development Agenda, April 2012), p. 06.

3. من أجل تفاصيل شاملة ودقيقة حول التقدم المحرز عالمياً وإقليمياً في تحقيق أهداف التنمية للألفية حتى عام 2013، انظر: الأمم المتحدة، **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2013** (نيويورك: 2013).

4. انظر:

Overseas Development Institute, German Development Institute/Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, European Centre for Development Policy Management, European Report on Development 2013: Post-2015, *Global Action for an Inclusive and Sustainable Future* (Brussels: 2013), pp. 21–22.

5. Ibid, p. 22.

6. انظر في هذا الصدد أبرز الوثائق المرجعية التي أسست للاهتمام بمجموعة "البريكس" والاعتراف بمكانتها الدولية:

Jim O'Neill, "Building Better Global Economic BRICs", *Global Economics Paper,* No. 66 (Goldman Sachs, November 2001); Dominic Wilson and Roopa Purushothaman, "Dreaming With BRICs: The Path to 2050", *Global Economics Paper,* No. 99 (Goldman Sachs, October 2003).

7. انظر: إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، بإمكاننا إنهاء الفقر: الأهداف الإنمائية للألفية وما بعد 2015، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: حياة كريمة للجميع (نيويورك: سبتمبر2013).

8. توصف القوى الصاعدة اليوم بأنها "لاعب دولي يمتلك حق الفيتو" veto-players على القرارات والسياسات الدولية، ولا يتعلق الأمر بالفيتو الرسمي داخل مجلس الأمن والمنظمات الدولية، وإنما بأنه "من دون موافقتها يصبح أي اتفاق دولي فاقد المعنى"، انظر:

Amrita Narlikar, "Negotiating the rise of new powers", International Affairs, Vol. 89, No. 3 (2013), p. 562.

9. انظر:

Oliver Stuenkel, Jabin T. Jacob, "Rising powers and the future of democracy promotion: the case of Brazil and India", Portuguese Journal of International Affairs, No. 4 (AUTUMN/Winter 2010), p. 23.

10. لتفاصيل أكثر، بالأرقام والمعطيات، حول تأثير الأزمة المالية العالمية الأخيرة في كل من القوى والدول المانحة التقليدية وعلى القوى الصاعدة، وكذلك تداعياتها على مقاربات التعاون التنموي الدولي، انظر على سبيل المثال:

John Humphrey, "European Development Cooperation in a Changing World: Rising Powers and Global Challenges after the Financial Crisis", *Working Paper* No. 8 (Bonn: EADI, November 2010), pp. 15–20.

11. بدأ هذا الاعتراف يتجلى بوضوح في السنوات الأخيرة في وثائق وتقارير الأمم المتحدة، وخاصة تقرير التنمية البشرية لعام 2013، الذي اعترف بشكل صريح بتعدد التجارب التنموية وتنوعها، وأثنى على التجارب المعتمدة على نموذج "الدولة الإنمائية"، لتفاصيل أكثر، راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب.. تقدم بشري في عالم التنوع** (الأمم المتحدة، 2013).

12. Jan Vandemoortele, op. cit, p. 06.

13. انظر:

Janus Heiner and Niels Keijzer, "Post-2015: How to Design Goals for (Inter)national Action?", *DIE Briefing Paper* No. 23 (German Development Institute, 2013), p. 02.

14. انظر:

United Nations, *A Regional Perspective on the Post-2015 United Nations Development Agenda* (UN: 2013), p. 60.

15. Jan Vandemoortele, op. cit, p. 05.

16. إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، **ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية: خطة التنمية المستدامة لما بعد 2015**، معلومات أساسية (نيويورك: سبتمبر 2013).

17. انظر:

Nicole Rippin, "Post 2015: Special Event on Post-2015 – Stuck in the Process?", *DIE Briefing Paper* No. 19 (German Development Institute, 2013), p. 01.

18. لمعرفة تفاصيل أكثر حول تركيبة الفريق، ومهامه، وكيفية عمله، والمشاورات الموضوعاتية التي أجراها والتقارير والتوصيات التي قدمها إلى الأمين العالم للأمم المتحدة، تصفح الموقع الإلكتروني للفريق على الرابط الآتي:
http://www.post2015hlp.org/

19. للاطلاع على المشاورات الموضوعاتية والوطنية في مختلف دول ومناطق العالم، تصفح الرابط الآتي:
http://www.worldwewant2015.org/

20. للاطلاع على تفاصيل أكثر حول الاستقصاء ومنهجيته، وموضوعاته، تصفح الصفحة العربية للاستقصاء على الرابط الإلكتروني الآتي:

http://www.myworld2015.org/?lang=ar

21. انظر:

Amarakoon Bandara, "Post -2015 Global Development Agenda: A Critical Assessment of Future Options", paper prepared for the *UN Tanzania Country Management Team (CMT)* retreat in Zanzibar, 27–28 February 2012, p. 26.

22. طالع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" المرفقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (66؛ 288)، متاحة على الرابط التالي:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/476/08/PDF/N1147608.pdf?OpenElement

23. انظر:

"Addressing Conflict and Violence from 2015", *Saferworld Issue Paper* No. 3 (London: Saferworld), November 24, 2012, pp. 13–14.

24. انظر:
United Nations Special Event 25 September: Outcome Document (UN, 2013). Available at: www.un.org/millenniumgoals/pdf/Outcome%20documentMDG.pdf

25. انظر:
"Conflict and the Post-2015 Development Agenda: Perspectives from South Africa", *Briefing* (SaferWorld, February 2014), p. 04.

26. لمزيد من التفاصيل عن الجدل الدائر حول إدراج قضايا السلم والاستقرار والحوكمة في أجندة ما بعد 2015، انظر:
Jenna Slotin and Molly Elgin-Cossart, *Why Would Peace Be Controversial at the United Nations? Negotiations Toward a Post-2015 Development Framework* (New York: Center On International Cooperation, December 2013).

27. يمكن الاطلاع على الأهداف الـ12 التي اقترحها تقرير فريق الشخصيات البارزة حول جدول أعمال التنمية ما بعد 2015. في الملحق 01 من تقرير الفريق، انظر: فريق الشخصيات البارزة حول جدول أعمال التنمية ما بعد 2015. شراكة عالمية جديدة: اجتثاث الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة (نيويورك: 2013).

28. انظر:
Dafe Florence, Renate Hartwig, Heiner Janus, "Post 2015: why the development finance debate needs to make the move from quantity to quality", *Briefing Paper* No. 22 (Bonn: German Development Institute, 2013).

29. انظر:
Alex Evans, *Delivering the Post-2015 Development Agenda: Options for a New Global Partnership* (New York: Center on International Cooperation, November 2013), p. 02.

30. انظر:
UN System Task Team on the post-2015 UN development agenda, "Addressing inequalities: The Heart of the Post-2015 Agenda and the Future We Want for All", *Thematic Think Piece* (ECE, ESCAP, UNDESA, UNICEF, UNRISD, UN Women, May 2012), p. 15.

31. Ibid, p. 15.

32. انظر:
Christine Hackenesch and ZHANG Haibing, "Why Emerging Economies will Play a Decisive Role in Shaping the Post-2015 Debate", *DIE Current Column* (Bonn: German Development Institute, 2013), p. 03.

33. إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، **ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية: خطة التنمية المستدامة لما بعد 2015، معلومات أساسية**، مصدر سابق.

34. لتفاصيل أكثر حول أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها الفرعية المقترحة للتفاوض، انظر:
"Open Working Group on Sustainable Development Goals, Outcome Document" , UN Division for Sustainable Development (DSD), July 19, 2014, (http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/4518SDGs_FINAL_Proposal%20of%20OWG_19%20July%20at%201320hrsver3.pdf), accessed September 26, 2014.

35. انظر:
Steffen, Bauer and Ines Dombrowsky and Imme Scholz, "Post 2015: enter the UN General Assembly: harnessing Sustainable Development Goals for an Ambitious Global Development Agenda", *Briefing Paper* No. 12 (Bonn: German Development Institute, 2014), p. 02.

36. انظر: إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: حياة كريمة للجميع: استعراض عام** (نيويورك: سبتمبر 2013).الوثيقة متاحة على الرابط التالي:
http://www.un.org/ar/millenniumgoals/pdf/2013_overview.pdf

37. انظر:
Christine Hackenesch and Heiner Janus, "Post 2015: How Emerging Economies Shape the Relevance of a New Agenda", *DIE Briefing Paper* No. 14 (Bonn: German Development Institute, 2013), p. 02.

38. Ibid., p. 02.

39. Oliver Stuenkel, Jabin T. Jacob, op. cit., p. 23.

40. Ibid., p. 24.

41. لتفاصيل أكثر عن العوامل المتحكمة في مواقف واتجاهات القوى الصاعدة تجاه الانخراط في مشاورات التحضير لأجندة التنمية ما بعد 2015، انظر:
Christine Hackenesch and Heiner Janus, op. cit., pp. 02–04; Christine Hackenesch and ZHANG Haibing, op. cit., p. 03.

42. Alex Evans, op. cit., p. 02.

43. انظر:
"eThekwini Declaration", Fifth BRICS Summit, Durban, 27 March 2013, (http://www.brics5.co.za/fifth-brics-summit-declaration-and-action-plan/), accessed September 28, 2014.

44. Ibid.

45. Ibid.

46. Ibid.

47. Ibid.

48. Alex Evans, op. cit., p. 13.

49. انظر وثيقة "ورقة موقف الصين من أجندة ما بعد 2015 " منشورة على موقع مبادرة السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا، ومتاحة على الرابط التالي:
http://www.safpi.org/news/article/2013/chinas-position-paper-development-agenda-beyond-2015

50. لتفاصيل أكثر، انظر:
Ye Jiang and Thomas Fues, "A strong voice for global sustainable development: how China can play a leading role in the Post-2015 Agenda", *DIE Briefing Paper* No. 2 (Bonn: German Development Institute, 2014), p. 02.

51. Ibid., pp. 03–04.

52. انظر:
Institute of Development Studies, The BRICS Countries and the Changing Nature of the International Development Policy Landscape, Evidence Report No. 34 (UK: October 2013), pp: 02–03; "Addressing Conflict and Violence from 2015", op. cit., p. 13.

53. Christine Hackenesch and Heiner Janus, op. cit., p. 02.

المصادر والمراجع

1. باللغة العربية

- **التقارير الرسمية**

إدارة شـؤون الإعـلام بالأمـم المتحـدة. بإمكاننا إنهاء الفقـر: الأهداف الإنمائية للألفية وما بعـد 2015، **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: حياة كريمة للجميع** (نيويورك: سـبتمبر2013).

إدارة شـؤون الإعـلام بالأمـم المتحـدة. **تقريـر الأميـن العـام للأمـم المتحـدة: حياة كريمـة للجميع: اسـتعراض عـام** (نيويورك: سبتمبر 2013).

الأمـم المتحـدة. **حيـاة كريمـة للجميـع: التعجيـل بالتقـدم نحـو تحقيـق الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة والنهـوض بخطـة الأمم المتحـدة للتنميـة لمـا بعـد عـام 2015، تقريـر الأميـن العـام** (نيويـورك: 26 جويليـة 2013).

إدارة شـؤون الإعـلام بالأمـم المتحـدة. **مـا بعد الأهـداف الإنمائية للألفية: خطة التنمية المسـتدامة لما بعـد 2015، معلومات أساسـية** (نيويورك: سبتمبر 2013).

الأمم المتحدة، **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2013** (نيويورك: الأمم المتحدة، 2013).

برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي. **تقريـر التنميـة البشـرية 2013: نهضـة الجنـوب.. تقدم بشـري في عالـم التنـوع** (نيويورك: 2013).

فريـق الشـخصيات البـارزة حـول جـدول أعمـال التنميـة مـا بعـد 2015. **شـراكة عالميـة جديـدة: اجتثـاث الفقـر وتحويـل الاقتصاديـات مـن خـلال التنميـة المسـتدامة** (نيويـورك: 2013).

2. باللغة الأجنبية

- **Research Studies**

Evans, Alex. *Delivering the Post-2015 Development Agenda: Options for a New Global Partnership* (New York: Center On International Cooperation, November 2013).

Slotin, Jenna and Molly Elgin-Cossart. *Why Would Peace Be Controversial at the United Nations? Negotiations Toward a Post-2015 Development Framework* (New York: Center On International Cooperation, December 2013).

- **Reports**

Institute of Development Studies. The BRICS Countries and the Changing Nature of the International Development Policy Landscape, *Evidence Report*, No 34 (UK: October 2013).

Overseas Development Institute, German Development Institute/Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, European Centre for Development Policy Management. European Report on Development 2013: Post-2015, *Global Action for an Inclusive and Sustainable Future* (Brussels: 2013).

UNDG Millennium Development Goals Task Force. *A Million Voices: The World We Want* (A Sustainable Future with Dignity for All) (New York: 2013).

United Nations. *A Regional Perspective on the Post-2015 United Nations Development Agenda* (New York: 2013).

UN System Task Team on the Post-2015 UN Development Agenda. Advancing the Global Development Agenda Post-2015 some thoughts, *Ideas and Practical Suggestions* (New York: April 2012).

- **Journals**

Narlikar, Amrita. "Negotiating the rise of new powers", *International Affairs*, Vol. 89, No. 3 (2013).

Oliver Stuenkel, Jabin T. Jacob. "Rising powers and the future of democracy promotion: the case of Brazil and India", *Portuguese Journal of International Affairs*, No. 4 (AUTUMN/Winter 2010).

- **Briefing and Issue Papers**

"Addressing conflict and violence from 2015", *Saferworld Issue Paper* No. 3 (London: Saferworld, November 24, 2012).

Bandara, Amarakoon. "Post -2015 Global Development Agenda: A Critical Assessment of Future Options", paper prepared for the *UN Tanzania Country Management Team (CMT)* retreat in Zanzibar, 27–28 February 2012.

Bauer, Steffen and Dombrowsky, Ines and Scholz, Imme. "Post 2015: enter the UN General Assembly: Harnessing Sustainable Development Goals for an Ambitious Global Development Agenda", *Briefing Paper* No. 12 (Bonn: German Development Institute, 2014).

"Conflict and the Post-2015 Development Agenda: Perspectives from South Africa", *Briefing Paper* (Saferworld, February 2014).

Dafe, Florence, Renate Hartwig, Heiner Janus. "Post 2015: Why the Development Finance Debate needs to make the Move from Quantity to Quality", *DIE Briefing Paper* No. 22 (Bonn: German Development Institute, 2013).

Jiang, Ye and Thomas Fues. "A Strong Voice for Global Sustainable Development: How China can Play a Leading Role in the Post-2015 Agenda", *DIE Briefing Paper* No. 2 (Bonn: German Development Institute, 2014).

Hackenesch, Christine and Heiner Janus. "Post 2015: How Emerging Economies Shape the Relevance of a New Agenda", *DIE Briefing Paper* No. 14 (Bonn: German Development Institute, 2013).

Hackenesch, Christine and ZHANG Haibing. "Why Emerging Economies will Play a Decisive Role in Shaping the Post-2015 Debate", *DIE Current Column* (Bonn: German Development Institute, 2013).

Humphrey, John. "European Development Cooperation in a Changing World: Rising Powers and Global Challenges after the Financial Crisis", *Working Paper* No. 8 (Bonn: EADI, November 2010).

Heiner, Janus and Niels Keijzer. "Post-2015: how to design goals for (inter)national action?", *DIE Briefing Paper* No. 23 (Bonn: German Development Institute, 2013).

Rippin, Nicole. "Post 2015: special event on Post-2015 – stuck in the process?", *DIE Briefing Paper* No. 19 (Bonn: German Development Institute, 2013).

UN System Task Team on the post-2015 UN development agenda, "Addressing Inequalities: The Heart of the Post-2015 Agenda and the Future We Want for All", *Thematic Think Piece* (ECE, ESCAP, UNDESA, UNICEF, UNRISD, UN Women, May 2012).

- **Electronic Resources**

"eThekwini Declaration", Fifth BRICS Summit, Durban, 27 March 2013, (http://www.brics5.co.za/fifth-brics-summit-declaration-and-action-plan/), accessed September 28, 2014.

"Open Working Group on Sustainable Development Goals, Outcome Document", UN Division for Sustainable Development (DSD), July 19, 2014, (http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/4518SDGs_FINAL_Proposal%20of%20OWG_19%20July%20at%201320hrsver3.pdf), accessed September 26, 2014.